السعودية: السجن 57 عاما بحق 16 تورطوا في غسل أموال

الرياض – (د ب أ) – أعلنت النيابة العامة في السعودية اليوم الاثنين سجن 16 متورطًا في عمليات غسل أموال 57 عاما وغرامة مالية 25 مليون ريال (الدولار يساوي حوالي 3ر75 ريال) .

وأكدت النيابة العامة، أنها جمعت أكثر من 60 دليلا وقرينة ضد تنظيم عصابي يدار من خلال عدد من الوافدين، لم يكشف عن جنسياتهم، بحسب قناة "الإخبارية" السعودية الرسمية اليوم الاثنين.

وأكد مصدر مسؤول في النيابة العامة أن التحقيق مع مجموعة مع المتهمين في قضية تستر وغسل أموال، أسفر عن وجود تنظيم عصابي من 16 متورطاً، يُدار عن طريق عدد من الوافدين ، كما نشرت صحيفة "الرياض اونلاين" اليوم .

وأشار المصدر إلى أنه بقيام النيابة العامة بدراسة وقائع القضية وتداعياتها واستظهار أركان الجريمة وحيثياتها والظروف المحيطة بها وفقاً للاختصاص الدقيق نوعياً لمثل هذه الجرائم، اتضح أن هذا التشكيل يعمل تحت تستر من بعض المواطنين السعوديين الذين قاموا بالمساهمة في الجريمة عن طريق تمكين هؤلاء الوافدين من التصرف في مؤسساتهم وسجلاتهم التجارية وحساباتهم البنكية.

وأوضح المصدر أنه بتتبع الجهات المختصة في النيابة العامة للحركة المالية للأموال المشبوهة، وإجراء التحقيق المالي الموازي، تمت الإطاحة بهذا التشكيل، الذي نشط في جمع وحيازة الأموال غير المشروعة، ونقلها، وتحويلها إلى خارج المملكة.

وبلغت مدد سجن المتهمين في هذه القضايا 57 عاماً وستة أشهر، وتجاوز مجموع الغرامات المالية الموقعة عليهم أكثر من 25 مليون ريال.

كما تضمن الحكم إبعاد غير السعوديين إلى خارج البلاد، والمنع من السفر للسعوديين لمدد مماثلة لمدة سجنهم بعد انتهاء محكوميتهم، وطالت العقوبات أكثر من 10 مؤسسات، تم شطب سجلاتها.